



مركز الميزان لحقوق الإنسان  
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

## وقائع ورشة عمل

# "ظاهرة ارتفاع الأسعار بين إغلاق المعابر وغياب الرقابة"؟

الزمان: الساعة ١١ صباحاً ، يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٨/٣/١٧

المكان: غزة – فندق جراند بالاس

## وقائع ورشة عمل

"ظاهرة ارتفاع الأسعار بين إغلاق المعابر وغياب الرقابة"

### المتحدثون الرئيسيون:

\* د. سامي أبو ظريفة/ خبير اقتصادي.

\* م. حاتم عويضة/ مدير مكتب وزير الاقتصاد الوطني.

\* أ. ناصر الحلو/ مدير عام شركة الحلو للتصدير والتسويق.

### مدير اللقاء:

\* أ.علاء مطر/مركز الميزان لحقوق الإنسان.

## تقديم وافتتاحية

أدى ارتفاع الأسعار في قطاع غزة بشكل غير مسبوق، إلى تعاضم معاناة السكان سيما مع الحصار المشدد المفروض على القطاع والذي طال حقوق السكان المدنيين كافة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص، والتي تراجعت بشكل خطير في ظل تراجع كافة القطاعات الاقتصادية إلى حد الانهيار وتفشي ظاهرتي البطالة والفقر، مما أدى إلى حدوث انتكاسة حقيقية في مستويات المعيشة لدى الغزيين بشكل يندر بكارثة على الصعيد الإنساني.

نظم مركز الميزان لحقوق الإنسان هذه الورشة التي حملت عنوان "ظاهرة ارتفاع الأسعار بين إغلاق المعابر وغياب الرقابة". من واقع مسؤولياته الهادفة لحماية حقوق الإنسان عامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاصة. وذلك سعياً من المركز لتلمس حلول لهذه الإشكالية وذلك بناءً على النتائج التي تتمخض عن اللقاء والتي من المفترض أن يتم من خلالها وضع اليد على المكنم الحقيقي للمشكلة مما يساعد على إيجاد الحلول المناسبة لها، ومعالجة آثارها على حقوق المواطن الفلسطيني.

### أ. علاء مطر/مركز الميزان لحقوق الإنسان

صباح الخير وأهلاً وسهلاً بالجميع. باسم مركز الميزان لحقوق الإنسان نشكر الحضور على تلبية الدعوة. كما نشكر المتحدثين الرئيسيين في هذه الورشة، د. سامي أبو ظريفة/خبير اقتصادي، م. حاتم عويضة/مدير مكتب وزير الاقتصاد الوطني، أ. ناصر الحلو/ مدير عام شركة الحلو للتصدير والتسويق.

يأتي تنظيم هذه الورشة في ظل الارتفاع غير المسبوق في الأسعار سيما أسعار السلع الأساسية، مما زاد من أعباء المواطنين وحد من قدرتهم على إشباع حاجاتهم الأساسية، خاصة مع تفشي ظاهرتي البطالة والفقر وارتفاع نسبة الإعالة. صحيح أن إغلاق المعابر والحصار الذي تصعد على قطاع غزة بعد سيطرة حماس عليه، واعتباره من قبل الجانب الإسرائيلي منذ ٢٠٠٧/٩/١٩ كياناً معادياً. إلا أن هناك سببا آخر غير مبرر يكمن وراء ارتفاع الأسعار، هو غياب الرقابة الكافية والفعالة من الحكومة المقالة، حيث يوجد العديد من السلع المتوفرة في السوق وأسعارها مرتفعة جدا فكيلو العدس التجاري وصل إلى ٩ شواكل، والطحين التجاري الجيد وصل إلى ١٧٠ شيكل، أما الرديء فيبلغ ثمنه ١٣٠ شيكل، يضاف إلى ذلك وجود تضارب واختلاف في الأسعار من تاجر لآخر ومن بائع لآخر. هذا علاوة على احتكار بعض التجار لعدد من السلع. نأمل في نهاية اللقاء الخروج بعدد من الحلول التي تمكننا من وضع حلول للحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار.

## المتحدثون

### د. سامي أبو ظريفة/خبير اقتصادي

نشكر مركز الميزان على هذه المبادرة وهو السباق بعقد مثل هذه الورش التي تهتم المواطن. نحن كخبراء اقتصاديين نتساءل شخصياً وباستمرار عن دورنا في ظل الأزمة، ولنتحدث بصراحة وأكثر وضوح وبالتحديد عن الواقع الذي نعيشه، فأبي ظاهرة ومنها ظاهرة ارتفاع الأسعار هي نتاج مجمل واقع مؤلم يعيشه المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. في كل دولة وباستمرار الحكومة لها دور أساسي في حماية المواطن، بمعنى توفير الحد الأدنى للعمل المناسب و الحد الأدنى من الحاجات الأساسية للمواطن، وهذا ما تكفله شرائعها و دساتيرها.

في غزة نعيش ظروف غير طبيعية أدت إلى انهيار في القطاعات الاقتصادية كافة ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى طبيعة الحصار الكامل والشامل على مدار حوالي ٩ شهور والذي يعد الأسوأ منذ احتلال الضفة والقطاع في العام ١٩٦٧.

وما لا أفهمه كيف للاقتصاد أن يعيش في ظل هذا الوضع المؤلم. فكل القطاعات الاقتصادية إنتاجية كانت (زراعي أو صناعي) أو خدمية، وكل مؤشرات الاقتصاد الكلي تشير إلى تراجع خطير وغير مسبوق، فهناك تراجع للناتج المحلي وارتفاع نسبة البطالة وارتفاع نسبة الفقر. كما أن هناك غياب الأمل في المستقبل، بمعنى أن أي عملية لإنعاش اقتصادنا قد تكون عملية شاقة وطويلة في ظل ظروف غير طبيعية يمر بها الاقتصاد الوطني. وبالتالي خصوصية قطاع غزة تكمن أن هناك ١.٥ مليون سجين يعيشون في أكبر سجن في العالم، أصبح ٩٠% منهم يعتمد على المساعدات وهذه كارثة حقيقية. وبالتالي كيف يمكن الخروج من الأزمة؟ وهذا ما سنوضحه لاحقاً.

قبل محاولة إيجاد حلول لظاهرة ارتفاع الأسعار، نؤكد في البداية أن هذه الظاهرة عالمية وكل العالم يعاني من ارتفاع الأسعار سيما الشعوب الفقيرة. لكن الخصوصية تكمن في قطاع غزة، حيث السلع الأساسية مفقودة وبالتالي ضمن مفهوم اقتصاد السوق الحر وهو ما يحكم نظامنا الاقتصادي والذي يتطلب حرية الطلب والعرض في السوق، سنجد هناك معوقات كبيرة أمام عمل اقتصادنا كسوق حر وذلك بسبب القيود المفروضة على جانب المعروض من السلع التي هناك العديد منها مفقود من السوق. إذا الارتفاع في الأسعار في قطاع غزة غير طبيعي ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى إغلاق المعابر، حيث كانت المعابر قبل هذا الإغلاق وقبل انقلابها في يونيو ٢٠٠٧ تعمل بشكل لا يعد كاملاً أي بحوالي ٣٠-٤٠% من طاقتها ولكن كانت كل السلع تدخل، وفيما يتعلق بالتصدير كان يخرج من القطاع من ٥٠-٦٠ شاحنة تصدير، وفي الوقت الحالي لا يخرج شيء.

مرة أخرى فإن هذا الحصار غير المسبوق هو سبب أساسي في شح السلع من قطاع غزة تلقائياً أي سلعة يقل عرضها في السوق سعرها يرتفع. ومما زاد الوضع سوءاً هو ارتفاع الأسعار في ظل وضع كارثي نتيجة لاستشراء ظاهرتي الفقر والبطالة، وتراجع إلى حد الانهيار لكل مؤشرات الاقتصاد الكلي.

نطرح سؤال آخر، هل ارتفاع الأسعار بشكل أو بآخر في السوق العالمية يتطلب المزيد من بذل الجهد بمعنى كيف ممكن إدارة الأزمة؟ وهذا ما سنوضحه لاحقاً. أما العامل الآخر وراء استفحال ظاهرة ارتفاع الأسعار هو غياب الرقابة على الأسعار ويرجع ذلك لصعوبة تحديد الأسعار خاصة في ظل نظام السوق الحر، حيث يصعب مراقبة الأسعار لوجود حرية في الطلب والعرض، لكن هذا لا يمنع تحديد سعر السلعة ووجود قانون يعاقب المحتكرين. فهناك قانون في الاقتصاد الحر يعاقب المحتكر، و شركة مايكروسوفت التي سيتم معاقبتها لاتهامها بالاحتكار أكبر مثال على ذلك.

-عامل ثاني من المفترض تفعيله هو قانون حماية المستهلك، والذي للأسف ليومنا هذا لم يقر فهو يحتاج إلى قراءة ثالثة لإقراره من المجلس التشريعي، كما أن هناك غياب لدور المجتمع المدني بما فيها جمعيات حماية المستهلك، كعامل رادع يحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار.

-عامل آخر يتعلق بخصوصية الأراضي الفلسطينية التي لا زالت تعاني من ممارسات الاحتلال، فالضفة الغربية مليئة بالحوجز التي تضعها قوات الاحتلال مما يصعب نقل السلع من مكان لآخر. والذي ساهم في تفاقم الأزمة أيضاً موجة الصقيع التي مرت بالأراضي الفلسطينية والتي أثرت بشكل سلبي وخطير على قطاع الزراعة حيث تسبب بجود شح في السلع الزراعية، ما رفع من أسعار هذه السلع. وقد عمق عدم التواصل بين الضفة والقطاع هذا الارتفاع، فهناك العديد من السلع المتوافرة في القطاع وغير متاحة في الضفة والعكس صحيح، بمعنى أن التكامل بين الضفة والقطاع يكون له مردود إيجابي على القطاع الزراعي وحتى على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

خصوصية غزة تكمن أننا أمام واقع جديد تركز ضمن الحصار في ظل هذا الإغلاق غير المسبوق. في ظل الحصار وغياب الرقابة فالحكومة المقالة في قطاع غزة غير قادرة على متابعة الرقابة. لأن الرقابة تحتاج إلى قانون وإلى جهاز قضائي حيث هناك غياب للقانون ويوجد مشاكل حول الجهاز الرقابي، حتى وزارة الاقتصاد الوطني دورها ضعيف فهي لا تمتلك الكادر القادر على المتابعة والمراقبة الحقيقية للأسعار، خاصة مع حالة الانقسام القائمة التي تتسبب بغياب المتابعة والتنسيق مع الجهات المعنية. السؤال الذي يطرح نفسه في ظل هذا الواقع والأزمة ما المطلوب عمله ؟ لو أخذنا الموضوع بعموميته يجب أن يكون هناك تدخل حكومي لحماية الطبقات الفقيرة، ولقد تبين في آخر إحصائيات أن ٨٠% من الأسر الفلسطينية في غزة تعاني من الفقر. إذا كل المؤشرات تبين مدي المعاناة والمأساة والمؤشرات تبين أن الانهيار وراود وإذا لم ينهار فهو علي وشك الانهيار، فالقطاع الخاص يترجع والقطاعات الإنتاجية والخدماتية أيضا تترجع، حيث لم نستطع خلال ٩ شهور الماضية بناء غرفة مدرسية واحدة مع أننا نحتاج إلي أكثر من ٢٠٠٠ غرفة دراسية سنويا . نحن أمام كارثة بكل المقاييس، ومن وجهة نظري أنه أول خطوة يجب أن تخطي لا بد من تدخل دولي وإقليمي لرفع الحصار والإغلاق، من ثمة يجب إنهاء حالة الانقسام وإيجاد حكومة قادرة على مراقبة الأسعار. فلن يؤدي رفع الحصار ثماره إلا بعد إنهاء حالة الانقسام.

إذن هناك رسالة نوجهها لحكومة حماس المقالة مفادها العمل على تقويم أدائها فما الذي قدمته منذ بداية حكمها؟ فعلى حركة حماس التراجع عن حسمها العسكري وأن تضع نصب أعينها أهمية حماية مشروعنا الوطني وهذه قد تكون نقطة ايجابية مهمة للحملة الفلسطينية لأنها عامل مهم جدا لمشروعنا الاقتصادي والوطني. ( الخطوة الأولى التراجع عن الانقلاب وإعادة اللحة).

\* العامل الثاني يجب أن يكون هناك تدخل حكومي والآن مطروح ما يسمى شبكات الأمان الاجتماعي وبالفعل قد بدأت السلطة مشروع مع عدد من الدول المانحة بما فيها بنك التنمية الإسلامي لمساعدة ١٢٠٠٠٠ أسرة فقيرة. فنحن بحاجة لحماية هذه الطبقات فوجود هذا الكم الهائل من الطبقات الفقيرة يؤدي إلى انتشار العديد من الظواهر السلبية في المجتمع خاصة مع التمزق الذي حدث في النسيج الاجتماعي وبالتالي نحن أمام ظاهرة لا بد أن تفكر الحكومة بها كثيراً. فافتصادنا يحتاج إلى فك الحصار وفتح المعابر وحرية الحركة بين الضفة والقطاع، مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى نمو الاقتصاد الوطني.

الاستثمار في أي بلد يحتاج إلى عاملين أساسين:

- العامل الأول توفير البيئة القانونية .
- العامل الثاني توفير الأمن والاستقرار .

العامل الأول متوفر، لكن نحن بحاجة لتوفير العامل الثاني لكي نشجع الاستثمار ونبني اقتصادنا الذي يحتاج إلى دعم كبير لإعادة تأهيله.

السؤال المطروح أيضا في ظل هذا الواقع كله الذي نعيشه إذا استطاعتنا أن نقوم بهذا الدور المهم لا بد أن نفكر ماليا بعملية مواجهة أي ظاهرة ومنها ظاهرة ارتفاع الأسعار، ويكون ذلك بالتكافل الاجتماعي الذي أثر عليه الانقسام بشكل خطير، كما أنه يجب أخذ جميع العوامل المتعلقة بالدور الإقليمي والجانب الإسرائيلي في الحسبان عند اتخاذ أي قرار يتعلق بمستقبل اقتصادنا الوطني بل ومشروعنا الوطني برمته. فإذا لم ندرك العوامل المؤثرة في الواقع الفلسطيني لا نستطيع أن نتخذ قرار سليم. ملاحظة أخيرة في ظل هذا الواقع، المطلوب تفعيل العامل الشعبي، حيث لا تنجح عملية تنموية من غير مشاركة شعبية. لأن الانقسام كرس مفاهيم خاطئة ولا يوجد تجربة ناجحة دون مشاركة شعبية في عملية التنمية لكن في واقعنا المشاركة الشعبية مغيبة. إذا عودة اللحة ضرورية لنماء الاقتصاد الوطني.

## أ. علاء مطر/مركز الميزان لحقوق الإنسان

نشكر الدكتور سامي أبو ظريفة على مداخلته التي أكد فيها على عالمية ارتفاع الأسعار، والخصوصية لاستثناء الظاهرة في قطاع غزة يرجع بشكل أساسي إلى إغلاق المعابر، علاوة على وجود أسباب أخرى منها عدم قدرة الحكومة المقالة على

متابعة الرقابة. هذا وطالب أبو ظريفة بتفعيل قانون حماية المستهلك، الذي يحتاج إلى قراءة ثالثة لإقراره من المجلس التشريعي. والآن ننقل الكلمة للأستاذ حاتم عويضة مدير مكتب وزير الاقتصاد الوطني.

## أ. حاتم عويضة/ مدير مكتب وزير الاقتصاد الوطني

### الأخوة والأخوات الكرام

بادئ ذي بدء أقدم بالأصالة عن نفسي ونيابة عن معالي وزير الاقتصاد والملاحة في الوزارة بشكرنا العميق للإخوة القائمين على هذه الورشة في مركز الميزان لحقوق الإنسان وحرصهم البالغ على الوقوف بقوة أمام جميع التحديات التي تواجه مجتمعنا الكريم.

### الأخوة والأخوات

إن موضوع اليوم موضوع مؤرق، موضوع شغل بال العالم بأسره، إن ظاهرة ارتفاع الأسعار ظاهرة أصبحت تهدد مليون جانع حول العالم إن تسونامي ارتفاع الأسعار أصبح يهدد جميع الأقطار التي لا تملك التحكم في أحوالها وخاصة الأقطار العربية والإسلامية.

إنني وفي هذه العجالة أضع بين أيديكم في ورقتي هذه ثلاث محاور:

أولاً: موقف ديننا الحنيف من غلاء الأسعار.

ثانياً: العالم وظاهرة الارتفاع الصاروخي للأسعار وأسباب هذا الارتفاع.

ثالثاً: فلسطين وظاهرة ارتفاع الأسعار (الأسباب والنتائج والحلول المقترحة).

### المحور الأول: ديننا الحنيف وغلاء الأسعار

كلنا يدرك بأن غلاء الأسعار وارتفاعها له أسباب كثيرة ومتنوعة ولعل أهمها في مجتمعاتنا هو الاحتكار واستغلال التجار، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برئ من الله تعالى وبرئ الله تعالى منه وأيما أهل عرضة أصبح منهم جاعاً فقد برئت منهم ذمة الله". وقال أيضاً "لا يحتكر إلا خاطئ" وقال أيضاً "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون". وقال علي كرم الله وجهه "سيأتي على الناس زمان عضوض، يعرض الموسر على ما في يده ولم يؤمر بذلك ويباع المضطرون". إن إسلامنا ترك الأسعار للسوق فلم يأمرنا بتحديد الأسعار لأنه حرم الاحتكار، وحسب استنتاجات الكثير من الخبراء الاقتصاديين أن الأسواق إذا حُددت فيها الأسعار تفقد قيمتها ومعناها. إلا أن بعض العلماء ذهبوا إلى التسعير في كل ما يلزم من مواد ضرورية للعيش إذا اقتضيت الحاجة.

### المحور الثاني: العالم وظاهرة جنون الأسعار، والأسباب وراء هذا الارتفاع

المتتبع لأسعار السوق العالمي يدرك تماماً أن العالم وخلال العام الماضي عانى الكثير من جراء الارتفاع الصاروخي للأسعار، فقد كتب الكثير من الخبراء في هذا المجال وفصلوا فيه تفاصيلاً متنوعة ومتعددة خاصة في الأسباب الحقيقية وراء ارتفاع الأسعار.

فقد نُشرت الكثير من المقالات في مجلة الاكونومست التي تأسست سنة ١٨٤٥م الصادرة في بريطانيا ففي ٢٠٠٧/١٢/٦ كتب ما يلي:

- لم يطرأ تغييراً ملحوظاً على أسعار المواد الغذائية منذ ١٩٧٤ وحتى ٢٠٠٥.

- أسعار الحبوب حسب مؤشر الاكونومست ارتفع حوالي ٧٥% حيث ارتفع سعر القمح بنسبة ٩٠% وفول الصويا بنسبة ٨٠% والذرة بنسبة ٢٠%.

- سعر طن القمح كان في مايو ٢٠٠٧ لا يتجاوز ٢٠٠\$ بينما أوائل ديسمبر تجاوز ٤٠٠\$.

\* د.جاك ضيوف مدير الفاو لمنظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة وفي مقابلة أجرتها معه قناة الجزيرة قال:

- أكدنا على ذلك منذ أكثر من عام وقلنا بأننا سنواجه أزمة فيما يخص الأسعار بسبب عدة عوامل سنذكرها لاحقاً.

- كما قال أيضا إلى أي مدى تذهب الأسعار "الأثار من الآن تظهر واضحة في زيادة أسعار الواردات والتي شهدت زيادة بنسبة ٢٤%".

- البلد الذي يعتمد اعتماداً كلياً على بقية بلدان العالم للحصول على غذائه هو بلد لا يعيش في أمن وأمان.

- وقال مثلاً طيباً أنك إن تعطي سمكة لفرد سيعيش عليها يوماً ولكن إذا علمته كيف يصطاد سيعيش إلى النهاية.

\* الخبيرة ميريل لينش - صحيفة الخليج - قالت إن أسعار السلع ارتفعت بطريقة جنونية منذ بدء العام المنصرم حيث اشتركت كل قطاعات السلع بالارتفاع (الزراعة، المعادن الصناعية وقطاع الطاقة الخ..).

### الأسباب العالمية وراء ارتفاع الأسعار:

أكد خبراء مختصون أن ملئ تنك دبابه من وقود الإيثانول الحيوي يكفي لإطعام شخص يعتمد في غذائه على الذرة لمدة عام كامل. إحصائيات سريعة:

٦٠% من الذرة في العالم من الولايات المتحدة، تم تحويل ١١% للحصول على الإيثانول

٤٠% من حبوب العالم توفره الولايات المتحدة.

لبنان: ارتفاع خلال الأشهر التسعة السابقة بنسبة ١٥%.

المواد الغذائية ٥٠ - ١٠٠%، حليب ٦٠%، الزبدة ١٠٠%، الحبوب ٥٠%، الفول والحبوب ١٠٠%، القمح ٨٠%، الزيوت ٥٠%، الأعلاف ١٢٠%.

إسرائيل: صحيفة معاريف الإسرائيلية تقول إن ارتفاع سلة مشتريات المواد الغذائية في الأربع أشهر الأخيرة ارتفعت ١٠-١٥%، حيث ارتفع سعر الخبز قبل شهرين بنسبة ١٢.٥%، وسيرتفع في الأيام المقبلة ١١%، الحليب ١١.٤%، والألبان بنسبة ٥.٥%، على الرغم من أنها ارتفعت في شهر أغسطس العام الماضي بنسبة ٣.٨%.

شركة أوسم/ أضخم شركة للمواد الغذائية ترفع أسعار المعجنات بنسبة ٥%.

شركة عليت/ ترفع أسعار الحلوى والشكولاتة من ٣% إلى ٧%.

الأردن/ أحد النواب يقول أننا الآن ندخل أصعب سنة في تاريخنا وهي السنة التي تتم فيها نخر الطبقة المتوسطة:

- الوقود سيخضع للأسعار العالمية مما يعني أنه سيزيد من ٢٠ - ٥٠%.

- خبير اقتصادي يقول أيضاً مادامت الحكومة لا ترفع أسعار الخبز فإن الفقراء لن يثوروا.

- الإضرابات: مصر، الأردن، المكسيك، المغرب، ودول أخرى أضربت مراراً بهذا الخصوص.

المحور الثالث: فلسطين وظاهرة ارتفاع الأسعار (الأسباب، النتائج، الحلول المقترحة)

كلنا يدرك حجم المعاناة التي نعانيها جميعاً من جراء الحصار الخانق والجائر على الأراضي الفلسطينية منذ فترة طويلة لكننا قبل أن ندخل في صلب الموضوع أود أن أضع بين أيديكم بعض المؤشرات (المصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني):  
إحصائيات:

- سجلت سنة ٢٠٠٥ ارتفاعاً (أسعار المستهلك) مقداره ١٩.٠٧% مقارنة لسنة ٢٠٠٠

الضفة الغربية كان نصيبها ٢٠.١%، قطاع غزة ٨.٠٩% القدس ٢١.١٣%.

- سجلت سنة ٢٠٠٦ ارتفاعاً مقداره (أسعار المستهلك) ٢٣.٥٥% مقارنة لسنة ٢٠٠٠.

الضفة الغربية ٢٥.٠١%، قطاع غزة ١٣.٥٩%، القدس ٢٤.٨٢%

- سجلت سنة ٢٠٠٧ أسعار المستهلك ارتفاعاً مقداره ٢٦.٨٧% مقارنة بسنة ٢٠٠٠.

الضفة الغربية ٢٨.١٦%، قطاع غزة ١٨.١٨%، القدس ٢٦.٥٦%

لكن وفي نفس العام ٢٠٠٧ مقارنة بالعام ٢٠٠٦ ولأول مرة كان الارتفاع في الأسعار على النحو التالي:

- قطاع غزة ٤.٠٤%.

- الضفة الغربية ٢.٥٢%.

- القدس ١.٤٠%.

أهم الأسباب:-

- الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية.

- تدمير الاحتلال للورش الأمر الذي أثر على مستوى دخل الأسرة الفلسطينية.

- تدمير البنى التحتية الأمر الذي أدى إلى توجيه الدعم لإصلاح ما يدمره الاحتلال بدلاً من التطوير.

- بقاء البضائع على المعابر لفترات طويلة.

- تهافت المواطنين على شراء المواد التموينية وتخزينها.

- عدم إدخال بضائع من الضفة الغربية.

### النتائج:

- احتكار بعض السلع.

- الارتفاع القسري لبعض السلع التي يسمح بإدخالها نتيجة العراقيل التي ذكرناها سابقاً ( منتج الضفة الغربية يباع إلى إسرائيل ثم إلى قطاع غزة )

- استيراد كافة المنتجات والسلع نتيجة توقف غالبية المصانع.

- التركيز على استيراد البضائع الإسرائيلية مرتفعة السعر على سبيل المثال لا الحصر الدقيق، ورق المحارم... الخ

\* الوزارة والتدابير التي تم اتخاذها:

بادرت الوزارة بإجراء العديد من الفعاليات التي تحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار وهي:

١- تفعيل لجنة رقابة وتفتيش في كل المحافظات .

٢- تم التحرك ومنذ نوفمبر بشكل دوري في الأسواق حيث بادرنا بالإعلان عن:

أ- ضرورة التقيد والالتزام بوضع قائمة الأسعار وتم تحرير مخالفات لمن لم يلتزم بالإعلان عن الأسعار.

ب- تم تحرير مخالفات ارتفاع أسعار ومحاضر ضبط وسأذكر بعد قليل إحصائية بذلك.

ج- اجتماعات متواصلة مع التجار حيث تم تسجيل أكثر من ٣١١ تاجر حيث تم التركيز على تجار المجمدات،

الأعلاف، الدقيق، المطاحن، الألبان، المشروبات الغازية، السكاكر، المخابز، المكسرات.

د- تحديد سعر كيس الدقيق وربطة الخبز بعد دراسة عميقة.

منذ نوفمبر والى مارس ٢٠٠٨ تم انجاز التالي:

٤١٧	- عدد الجولات التفتيشية
٣٢٢٧	- عدد المحلات التجارية
١٣١	- مخالفات عدم الإعلان عن أسعار
٤٩	- عدد محاضر ضبط
٤٠ منهم ١٢ اسمنت	- عدد محاضر التحفظ
٦٨	- عدد العينات للتحليل عن طريق الرقابة
٧١	- عدد العينات للتحليل من المعبر
٢٥	- عدد الاستدعاءات
١٧٣	- مخالفات للنائب العام

كميات متلفة	- ٥٣.٨٥٤ طن
-------------	-------------

### الحلول المقترحة:

- أمام هذا كله فإننا نرى بأنه من الضروري العمل على ما يلي:
- تشجيع الاستثمار في مجال الزراعة.
- شراء السلطة المنتجات الزراعية بسعر السوق العالمية وتشجيع المزارعين.
- زيادة رواتب الطبقة المتوسطة والفقيرة.
- تأسيس جمعيات حماية المستهلك (لماذا لم توجد).
- تفعيل دور الغرف التجارية بعيداً عن التسييس.
- كسر الاحتكار.
- تشكيل لجنة وطنية مشتركة من التجار والمستهلكين وممثلين عن الوزارات المعنية .
- دعم وإنشاء مشاريع صغيرة لزيادة دخل الأسرة.
- تعديل قانون حماية المستهلك.
- دراسة إمكانية قيام الحكومة بدعم المواد الأساسية الضرورية وبهذا الصدد فإننا في الوزارة ومنذ فترة قريبة نعد دراسة تفصيلية حول هذا الموضوع.
- مراقبة الأسواق ومنع التلاعب بالأسعار والقيام بفرض عقوبات قاسية للمخالفين.

### أ. علاء مطر/مركز الميزان لحقوق الإنسان

شكراً للأستاذ حاتم عويضة على مداخلته التي أوضح من خلالها التدابير والفعاليات التي قامت الوزارة بإجرائها والتي بمجمها تهدف للحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار. والآن أحيل الكلمة للأستاذ ناصر الحلو فليفضل.

### أ. ناصر الحلو/ مدير عام شركة الحلو للتصدير والتسويق

بداية سنسأل أنفسنا عدة أسئلة:

#### السؤال الأول: متى نقول أن هناك غلاء بالأسعار؟

ونجيب على ذلك: أنه في الغالب عندما تكون الأسعار المعتادة هي ١٠٠ وتصبح ١١٠ أو ١٢٠ فنقول أن هناك غلاء أسعار. ولكن ما يدرينا فعل السعر ١٠٠ هو أصلاً غالي ولكننا تعودنا عليه وتكيفنا عليه رغم أنه مؤذي.

#### السؤال الثاني: كيف نحكم بأن الأسعار المعتادة هي أسعار مرتفعة؟

الجواب طبعاً هو بملاحظة الأسعار في الدول المجاورة مع الأخذ بالاعتبار مستوى المعيشة وسياسات الدعم المتبعة ونمط الحياة وغيرها من العوامل. وهنا نرى تفاوت أسعار الوقود في الدول المجاورة:

فمن ناحية تتساوى أسعار الوقود مع إسرائيل في حين يتضاعف معدل دخل الفرد إلى ما يقرب ٣٠ ضعفاً. ومن ناحية أخرى لا يفصل بيننا وبين مصر إلا الحدود ويبلغ سعر الغاز لدينا ٢٥ ضعفاً. هناك عدة أسباب متداخلة تؤثر على الأسعار وفي الغالب فإن المحصلة هي زيادة الأسعار

#### ومن هذه الأسباب:

أولاً: أسباب خارجية:

- ١- ارتفاع أسعار البترول، الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الخامات الأساسية للصناعة، وكذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة وبالتالي كلفة الإنتاج.



٢- زيادة الطلب على المواد الخام الأولية وذلك لنشوء صناعات عملاقة في الصين وكذلك زيادة الطلب الغير عادي وتغير نمط الاستهلاك ونمط الحياة.

٣- ربما يكون لقوانين الحفاظ على البيئة دور كذلك بسبب تحريم استخدام مواد معينة مما يزيد الطلب على مواد بديلة ما يصعد الأسعار أكثر وأكثر.

ثانياً: أسباب داخلية: المعابر وتكاليف النقل الباهظة وتكاليف إعادة النقل والتحميل

كما نعلم مرت فترة ارتفاع غير مسبوق ومبالغ فيه من ارتفاع أجور النقل وبالرغم من زوال أسباب ارتفاع الأجور، إلا أن التاجر الغزي لا يزال يستغل، وذلك لقلّة العرض في خدمات النقل التي لا يتجرأ كل السوق الإسرائيلي بتقديم خدمة النقل إليه لأسباب أمنية وسياسية.

أسباب خاصة: عارضة: بسبب الندرة وعدم تكافؤ العرض والطلب وبالتالي الاستغلال الواقع من بعض الموردين. إن أسباب الزيادة تعمل مثل كرة الثلج، أي أن تراكم يأتي من الزيادات في نسب الأرباح، فمثلاً لو كان هناك سلعة يتم تداولها بواسطة ٥ أيدي أي (من مستورد مادة خام ثم تاجر مادة خام إلى صانع ثم تاجر جملة كبير ثم موزع ثم تاجر قطاعي)، وعلى فرض أن كل طرف كان يربح ١٠% فإن أرباحهم تصل متراكمة إلى ٦١%، ولو أن في هذا الوضع قفزت نسب الأرباح بسبب الندرة أو الاحتكار وزادت زيادة قد نراها طفيفة فمثلاً زاد كل طرف من ١٠% إلى ٢٠% فإن الأرباح المتراكمة تصل إلى ١٤٨,٨%، وهذا لأن النسب المتراكمة تضرب ولا تجمع.

ما يوجب ملاحظته أيضاً أن غلاء الأسعار النابع من الندرة والأسباب الداخلية وصل أيضاً إلى العملات الصعبة مثل الدولار والدينار وأصبح سعر النقدي يختلف عن الحوالات.

أسباب خاصة قديمة جديدة: جمارك مرتفعة ومبالغ فيها بسبب الحماية المفروضة على بعض المنتجات مثل: منتجات الألبان واللحوم والأعلاف وكذلك البترول وخلافه.

#### الدور الرقابي للحكومة:

فيما يخص المواد الأساسية الاستهلاكية: دور مطلوب و مهم لحماية محدودي الدخل.

وهناك دور إرشادي له علاقة بالتخطيط:

دعونا نأخذ مثال تربية الدواجن اللاحمة والذي يتم بدون تخطيط ولا تنسيق فيما بين المربين ووزارة الزراعة والوزارات المعنية، تصل أسعار الكيلو أحياناً إلى ٧ شيكل وقد يكون أقل من التكلفة ويضر بمصلحة المربي مما يدفعه إلى الإحجام في الدورة المقبلة عن التربية فيعكس على أسعار الدورة المقبلة وقد تصل إلى ١٣ شيكل فيغيب ويضر المستهلك.

القليل من التخطيط والتنسيق ما بين الوزارات والمربين يخفف كثيراً من حدة تذبذب الأسعار.

فيما يخص المواد الخام اللازمة للصناعة: والتي تعتبر أساسية في عملية التشغيل يجب أن يكون الدور أكثر من رقابي وحتى إلزامي لحيوية هذه المواد في الاقتصاد.

فيما يخص المواد الكمالية: أعتقد أن الرقابة عليها مهمة من بعيد والتدخل يجب أن يكون محدود جداً، وذلك لأن أدوات السوق الحر قد تفي بالغرض ولكن مع التلويح بأن من حق الحكومة أن تتدخل وأن ترفع الظلم إذا كان هناك شكوى.

بالمناسبة ربما تستخدم الأدوات الرقابية في مثل الظروف السياسية الصعبة، لأن مستوى الأرباح وكذا مستوى الأسعار قد تكون أقل مما يجب بسبب الكساد أو حتى الرواج ولكن بشرط الحدود والمعابر المفتوحة، حيث تلعب المنافسة الشريفة دورها ويحاول كل تاجر في وقت الكساد أن يعوض بطء دوران البضاعة بتخفيف أرباحه، وهكذا في حالة الرواج فإن كمية البضاعة المباعة قد تعوض التاجر مما يجعله يسعى لأن يبيع أكثر وأكثر.

أ. علاء مطر/مركز الميزان لحقوق الإنسان

نشكر الأستاذ ناصر الحلو على مداخلته التي أكد فيها على أهمية الرقابة الحكومية، بالإضافة للتخطيط والتنسيق ما بين الوزارات والمنتجين في التخفيف من تدنّب وارتفاع الأسعار.  
والآن نفتح باب الأسئلة والمداخلات للحضور، أملين بأن تساهم في إثراء أعمال الورشة.

## مداخلات الحضور

### أ. يوسف شعث/مجلس الشاحنين الفلسطينيين

كنت اعتقد أن هناك عدم فهم للمشكلة من قبل الأطراف المعنية، لكن ما لمستته بعد سماعي للأطراف المعنية هو وجود تشخيص صحيح للمشكلة. وما لمستته للأسف هو عدم إيجاد حلول لهذه المشكلة (والأمور تقاس بنتائجها وليس بإجراءاتها، وليس باختيار ما يحب الناس أن يسمعو لكن بما يفيد الناس). واقع الأمر أن مشكلة ظاهرة ارتفاع الأسعار هي عبارة عن مشكلة اقتصادية مرتبطة بمشكلة سياسية. والأمور الذي تفضل بها الأستاذ حاتم والإحصائيات التي ذكرها والتي أشارت أن الأراضي الفلسطينية أقل معدل لزيادة الأسعار في المنطقة قد تكون صحيحة. لكن ما لم يشر له أن الدول الأخرى التي تزيد أسعارها تعطى مقومات لشعبها لكي يتكيف مع الزيادة أي تحديد استراتيجيات لحماية مواطنيها واقتصادها. لكن للأسف المشكلة عندنا أن ليس هناك إستراتيجية واضحة للتعامل مع الواقع الاقتصادي، فأحياناً نتحدث عن سوق مفتوح مع العالم وتارة أخرى إستراتيجية تدريجية حيث لم نصبح دولة بعد ، ومرة أخرى أننا في مرحلة صمود وتحدي، إذاً هناك تخطيط وعدم وضوح رؤية. فالمشكلة إذا لا نستطيع حلها، فهناك ما يعرف بإدارة الأزمة وهذه أيضاً غير واضحة.

انتقل إلى أبعاد إدارة الأزمة، فلو تناولنا للبعد الديني فأين دور الحكومة المقالة في تشجيع أئمة المساجد على الحث على عدم الاستغلال والاحتكار ورفع الأسعار من قبل التجار. أين البعد الوطني والذي يؤكد على ضرورة التكافل الاجتماعي ومنع الاستغلال. من جانب آخر فإننا نتحدث دوماً أن نظامنا الاقتصادي هو نظام السوق المفتوح، إذاً يجب أن يكون هناك مقومات لنفتح مع العالم سياسياً واقتصادياً وهذا غير موجود. في نفس الاتجاه نتحدث أن إستراتيجيتنا تحدي وصمود، عليه فلا بد أن يكون هناك مسلكيات طوارئ لفترة مؤقتة فالتاجر مثلاً ليس من الضروري أن يربح بل من الممكن أن يخسر مؤقتاً. وإذا كانت إستراتيجيتنا تحالفات إقليمية مطلوب منا دور وهو عمل كل ما بوسعنا لكي يقبل الآخر تحالفنا معه. نهاية الحديث يجب أن نساعد أنفسنا قبل أن نطلب من الآخرين مساعدتنا.

### أ. حسن شاهين/ مركز الميزان لحقوق الإنسان

بالفعل أزمة ارتفاع الأسعار عالمية، لكن ما هو دورنا ماذا نفعل لمواجهة هذه الأزمة؟؟ هل نتعامل معها وكأنها قدر يجب أن نسلم به؟؟. أعتقد أن هناك إشكالية كبيرة منذ البداية متمثلة بتعاملنا مع اقتصادنا كأنه يعمل من خلال دولة كاملة السيادة، حيث لم نأخذ بعين الاعتبار أننا حركة تحرر تناضل ضد الاحتلال الذي يعمل جاهداً على النيل من صمودنا وتدمير كل مقدراتنا وفي مقدمتها اقتصادنا الوطني، الذي كرس تبعيته له على عبر سنوات احتلاله. لكن هناك العديد من الإجراءات التي تستطيع وزارة الاقتصاد أو الحكومة أن تقوم بها ولكنها تقاعست عنها، مثلاً أي دولة تعيش في حالة أزمة اقتصادية تقوم بإتباع نظام حصص في تخصيص الموارد مثلاً البنزين يدخل كمية قليلة منه، من المفترض أن تقوم الجهات المعنية بتخصيص حصص لكافة الفئات التي تحتاجه في المجتمع، وما ينطبق على البنزين ينطبق على غيرها من السلع، وهكذا يتم تقليل الآثار السلبية لعدم توافر السلع.

### أ. خليل شاهين /المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

أشكر مركز الميزان لتنظيمه هذه الورشة، كما أشكر المتحدثين الرئيسيين فيها. بالفعل أدى الدمار الشامل على مدار السبع سنوات للمؤسسات والمنشآت الصناعية والتجارية إلى التأثير سلباً على المعروض من السلع وبالتالي ساهم في ارتفاع أسعارها يضاف إلى ذلك الإغلاق المتكرر للمعابر الذي انعكس بشكل كارثي على المعروض من السلع.

ما أريد أشير أنه عندما يدور الحديث عن ظاهرة ارتفاع الأسعار وتأثيرها على حقوق الإنسان، يدور الحديث عن توفير الحياة الكريمة الحرة بغض النظر عن الدين واللون والعرق. وهذا ما كفلته الشرعة الدولية لحقوق الإنسان الشرعة الدولية

لحقوق الإنسان متمثلة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فمن حق كل فرد في مستوى معيشي يؤمنه من هول العوز والفقر وبقية المرض ويتيح له فرصة الحصول على المسكن والملبس.

كلنا نعلم أن الإغلاق على قطاع غزة ليس وليد الظروف الحالية فهو سياسة إسرائيلية قديمة ولكنه تصعد منذ ٢٥ يونيو ٢٠٠٦ بصورة غير مسبقة إلى وقتنا الحالي. لكن تبعات هذا الإغلاق موجودة من قبل وإن زادت حدتها خلال الفترة الأخيرة، لكن يجب ألا نعلق همونا فقط على الاحتلال. فهناك خلل كبير كان دوماً من حكومات السلطة الوطنية الفلسطينية في تعاملها مع الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي كانت في غالب الأحيان يتم كبحها لصالح رؤيتها الأمنية. كما غاب عن هذه الحكومات بالكامل أي برنامج اقتصادي واجتماعي الحكومات حتى الوقت الحالي يعالج الظواهر السلبية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، كما كان هناك غياب لأي مشاريع تنموية لإنعاش الاقتصاد الوطني. والعديد من المشاريع الطموحة والتي كان آخرها منذ عامين تقريباً، ما سمي ببرنامج الأمان الاجتماعي (حماية أفقر الفقراء) الذي كان ينوى العمل به والذي خصص له موازنة بـ ٢٤٠ مليون دولار، وإلى اليوم لا نعلم ماذا جرى به.

هذا ومنذ صعود حماس للسلطة لم يحدث أي تغيير على صعيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بل على العكس هناك تراجع خطير على كل المستويات ورغم أن الحصار المفروض هو الأساس في هذا التراجع، لكن رغم ذلك المطلوب من حركة حماس أن تعيد تقييم برنامجها الاقتصادي والاجتماعي. أريد أن أعقب على ما يدعى أن في نظام الاقتصاد الحر هنالك فلتان في أسعار السلع. وهذا غير صحيح ففي أكبر الدول الرأسمالية التي تتبع نظام الاقتصاد الحر، يوجد ضوابط تحول دون الاحتكار وفتتان الأسعار، حيث تدخل الدولة لتأثير على قواعد السوق وأسعار السلع بما يحمي ذوي الدخل المحدود.

مسألة ثانية تتعلق بغياب الشفافية والمحاسبة التي تبدأ بإتاحة كل المعلومات حول برنامج الحكومة ووسائلها لمكافحة الظواهر التي تتمتع بالمجتمع من ثمة تفويض النتائج. لكن في واقعنا لا يوجد ذلك. فنحن للأسف لم نأخذ الأرقام الدقيقة عن الموازنة خلال عامين ماضين.

هناك إشكالية تتعلق بالحديث عن إيجاد نظام اقتصادي إسلامي، حيث لهذه اللحظة لم أرى في الواقع تطبيق له حتى في إيران، وأفغانستان، والسودان، وماليزيا. فالحديث عن اقتصاد إسلامي في ظل العولمة والاعتماد المتبادل يواجه العديد من الإشكاليات.

في المحصلة ارتفاع الأسعار عالمياً أثر على السوق العالمي وعلى الطبقات الفقيرة والمتوسطة في الدول التي ارتفعت فيها، لكن التدخل الحكومي يحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة على المواطنين. حتى إسرائيل التي ارتفعت بها الأسعار بنسبة ١٠ إلى ١٢.٥% بدأ تتدخل الحكومة واضحا للحد من تبعات هذه الظاهرة على المواطنين، كما أن إسرائيل تربط الدخل بجدول غلاء المعيشة. وفي مسألة اختراق الحدود المصرية، ما دام تم التخطيط لاختراق الحدود المصرية لماذا لم نخرقها وفق احتياجاتنا الإستراتيجية على الأقل لكي نضمن عدم ارتفاع الأسعار بهذا الشكل. مع الأسف الشديد ما نحن فيه هو إعادة إنتاج لاحتكارات اقتصادية كانت موجودة من قبل ولكن الآن تبدلت صورتها فقط.

#### د. إيهاب لبد/سلطة جودة البيئة

في البداية أتوجه بالشكر لمركز الميزان لتنظيمه هذه الورشة الهامة. يشكل ارتفاع الأسعار مشكلة حقيقية للمواطن الفلسطيني الذي يعاني من أوضاع معيشية بالغة السوء. هذا بدوره يدفعني للسؤال أين دور الجهات المعنية والتي تهمها مصلحة المواطن سواء كانت جهات حكومية أو غير حكومية في التخفيف من أعباء المواطنين لا سيما ذوي الدخل المحدود ومعدمي الدخل أيضاً؟ إذا المطلوب تفعيل دور هذه المؤسسات لحمايتهم من العوز ومن جشع المحتكرين، ونأمل في نهاية الورشة الخروج بالتوصيات التي تمكن الجهات المعنية بإيجاد حلول مناسبة للتخفيف من ارتفاع الأسعار على المواطنين.

#### **د. صباح العلمي/ المجلس التشريعي الفلسطيني**

أعتقد جازم أن التشخيص السليم للمشكلة يمكننا من إيجاد حلول مناسبة لها، لكن هل كان تشخيصنا للمشكلة صحيح بالطبع لا، والأهم أننا بصدد ورشة عمل لإيجاد حلول للأزمة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل الذي سنتوصل إليه من حلول سيطبق على أرض الواقع؟؟ وهل التوصيات التي سنتواصل إليها هل سيتم تبنيها والعمل على متابعتها من قبل المسؤولين؟؟ والأهم الرقابة الحثيثة هل ستكون موجودة لضمان سير العمل بالوجهة المطلوبة؟؟؟.

#### **د. عماد لبد/باحث اقتصادي**

من خلال متابعتنا للأداء الاقتصادي العام على المستوى الوطني، نجد أن هناك خللاً كبيراً على مستوى إدارة الاقتصاد الوطني. جاء هذا الخلل نتيجة لمجموعة من العوامل المختلفة والتي يتسع الحديث فيها. عليه نأمل من القائمين على وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة إعادة التقويم الشامل للسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بأدائهم، وتحديد على مستوى الأسعار. من هنا أنصح الأخوة في الوزارة أن يكلفوا جهة محايدة بتقويم الأداء الاقتصادي للحكومة بصورة عامة ووزارة الاقتصاد خاصة، بشرط توفير المعلومات والإحصاءات المطلوبة من الجهات المختصة.

#### **أ. علاء مطر/مركز الميزان لحقوق الإنسان**

شكراً للحضور الكريم على هذه الأسئلة والمداخلات، ونحيل الآن الكلمة للمتحدثين للتعقيب عليها.

## التعقيب

### د. سامي أبو ظريفة/خبير اقتصادي

هناك الكثير من التساؤلات، ويمكن إجمال ردنا عليها بما يلي :-

أولاً، لا أحد ينكر أن الأزمة التي نعانيها ليست أزمة اقتصادية بالكامل بل هي أزمة سياسية. وهنا تكمن المشكلة الحقيقية التي أوصلت مجتمعنا إلى هذه الحالة غير المسبوقة من التردّي على كل الأصعدة والمتمثلة بانقلاب حماس على الشرعية وعلى أعراف وتقاليد موروثه، وهي عدم استخدام السلاح في حل الخلافات السياسية، وكانت النتيجة سيطرت حماس على قطاع غزة وبالتالي تم إعطاء سلطة الاحتلال فرصة لحصار القطاع و التضيق على سكانه بصورة غير مسبوقة على مدى عمر سنوات الاحتلال. والعيب ليس في الإستراتيجيات والسياسات الاقتصادية التي تم العمل بها، لقد كان منذ البداية واضحاً أن نظام السوق الحر هو الذي يتناسب مع طبيعة اقتصادنا و إننا نستطيع أن ننطلق بخطى جيدة لإعادة بناء اقتصادنا ولكن الظروف والبيئة المحيطة لم توفر للسياسات الاقتصادية المناخ المناسب، والدليل على ذلك أن العام الأفضل على مدار عمر السلطة الفلسطينية هو عام (٩٩ - ٢٠٠٠) حيث لأول مرة كان هناك معدل نمو وصل إلى أكثر من (٥%) وأقل نسبة بطالة (١١%) وذلك بسبب حالة الاستقرار والأمن اللذان توافرا في ذلك العام، وهما عنصران مهمان لجذب الاستثمارات.

ثانياً، إن مواجهة الأزمة و إيجاد حلول لها لا بد أن يندرج في إطار تصور كامل لمعالجة تلك الأزمة أو التقليل من أثارها خاصةً على صعيد الطبقات الفقيرة. في هذا السياق أعتقد أن أهم خطوة نخطوها لحل الأزمة أو التخفيف من أثارها هو إنهاء حالة الانقسام الموجودة من خلال تراجع حماس عن انقلابها والاحتكام إلى حوار وطني شامل يضع أسس لشراكة سياسية حقيقية، حتى نستطيع أن نواصل معاً في حماية مشروعنا الوطني .

أما الخطوة الثانية لمواجهة الأزمة هو دور حكومي فاعل للتخفيف من آثار تلك الأزمة على الطبقات الفقيرة ، لذلك لا بد من تفعيل وتوسيع برنامج شبكات الأمان الاجتماعية لمساعدة الطبقات الفقيرة على مواجهة الأزمة .

أم الخطوة الثالثة فلا بد من تظافر الجهود الحكومية مع مؤسسات المجتمع المدني للحد من ظاهرة الاحتكار، ما يسمى إعادة إنتاج الاحتكار وهذا يتطلب جهات نقابية لحماية المستهلك وهنا لا بد من تفعيل جمعيات حماية المستهلك في كل محافظة من فلسطين ومحاربة كل أشكال الاحتكار . فنظام اقتصاد السوق الحر لا يسمح بالاحتكار بل هناك قوانين وعقوبات صارمة لمواجهة الاحتكار .

ثالثاً، أعتقد أن المشكلة ليست في كيفية إدارة الاقتصاد الوطني، ولكن المشكلة الحقيقية التي تواجه أي اقتصاد كيف يخلق المناخ والبيئة المناسبة لعمل النشاط الاقتصادي. فبدون توفير هذه البيئة والمناخ المناسب من الصعب على أي اقتصاد أن يعمل، فظروفنا صعبة، كيف يمكن لاقتصاد أن يعمل بشكل جيد وهو على مدار السنوات الأخير تراجع كل مؤشرات الاقتصاد الكلية، حيث تراجع الناتج المحلي بنسب غير مسبوقة تجاوزت ٤٠% وازدادت نسبة الفقر في بعض الأوقات إلى أكثر من ٨٠% وازدادت نسبة البطالة الحقيقية لأكثر من ٥٠% خاصة في قطاع غزة وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي من ١٨٠٠ دولار في عام ٢٠٠٠ إلى أقل من ٧٠٠ دولار حالياً .

ولو أخذنا قطاع غزة بشكل منفصل فإن التراجع على مستوى أداء الاقتصاد الكلي كارثي بكل معاناة الكلمة الأمر الذي يتطلب جهوداً جبارة لإعادة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني في غزة . لقد عملنا في وزارة الاقتصاد الوطني على وضع الكثير من السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات اللازمة لإدارة اقتصادنا الوطني وشاركنا في أعدادها القطاع الخاص الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني ، ولكن المشكلة الكبرى أنه من الصعب تنفيذ أي سياسة اقتصادية أو إستراتيجية مناسبة في ظل الظروف غير الطبيعية التي يمر بها الوطن الفلسطيني.

أعتقد أنه بدون أن نساعد أنفسنا لن يساعدنا أحد، فنحن نمتلك عنصر القوة الحقيقي وهو في وحدتنا وفي قدرتنا على الصمود والتحدي وبالتالي قدرتنا على مواجهة متطلبات المرحلة الصعبة التي يمر بها مشروعنا الوطني. فنحن من الأمل والحرمان

انبعثنا بثورة عارمة في عام ١٩٦٥ واستطعنا أن نجعل من قضيتنا قضية العالم الأولى وأنه لا استقرار ولا سلام في منطقة الشر الأوسط من دون إحقاق حقوق شعبنا في الحرية والاستقلال.

### **أ.علاء مطر/مركز الميزان لحقوق الإنسان**

في نهاية اللقاء، نشكر الجميع حضوراً و متحدّثين على إنجاز أعمال هذه الورشة التي نأمل أن تكون قد ساهمت بوضع الأيدي على الأسباب الحقيقية لارتفاع الأسعار في قطاع غزة، أملين أن توظف النتائج والحلول المقترحة التي تمخضت عن اللقاء بصورة تنعكس إيجاباً في مجال الحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار على سكان القطاع.

قائمة بأسماء حضور ورشة عمل الرقابة

مكان العمل	الاسم	تسلسل
انتلاف أمان	نادية البيومي	. ١
صحيفة الرسالة	عبد الفتاح الغليظ	. ٢
وزارة الاقتصاد الوطني	حاتم عويضة	. ٣
شركة أبو شهلا	محمود صيام	. ٤
الغرفة التجارية	أمين المغنى	. ٥
ديوان الرقابة المالية	ماجد أبو هدايف	. ٦
مجلس الشاطىء الفلسطيني	يوسف شعت	. ٧
شركة خاصة	رامز أبو طه	. ٨
شركة خالد الحصري	خالد الحصري	. ٩
شركة سليمان الحلو	ناصر سليمان الحلو	. ١٠
وكالة فرنسية	محمد عماد الزعنون	. ١١
المجلس التشريعي	صباح العلمي	. ١٢
سلطة جودة البيئة	إيهاب لبد	. ١٣
رجل أعمال	ماجد خيال	. ١٤
شركة الخضر الفلسطينية	عبد البارى أبو حصيرة	. ١٥
مصور صحفي وكالة رامتان	إسماعيل الزعنون	. ١٦
مصور صحفي وكالة رامتان	رائد حمدونة	. ١٧
جريدة الحياة	نفوز البكري	. ١٨
جريدة الأيام	حامد جاد	. ١٩
وكالة معاً	خضرة حمدان	. ٢٠
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	خليل شاهين	. ٢١
باحث اقتصادي	عماد لبد	. ٢٢
وزارة الاقتصاد الوطني	سامي أبو ظريفة	. ٢٣
مركز الميزان لحقوق الإنسان	عدنان الحجار	. ٢٤
مركز الميزان لحقوق الإنسان	علاء مطر	. ٢٥
مركز الميزان لحقوق الإنسان	حسن شاهين	. ٢٦
مركز الميزان لحقوق الإنسان	سامية الزبيدي	. ٢٧
-	فلورا نيكوليتة	. ٢٨



### خبر صحفي

#### خلال ورشة عمل نظمها مركز الميزان،، متحدثون يطالبون بتدخل حكومي فاعل لتحديد الأسعار ومنع الاحتكار

طالب متحدثون في ورشة عمل نظمها مركز الميزان لحقوق الإنسان حول ظاهرة ارتفاع الأسعار بتدخل حكومي فاعل لتحديد الأسعار ومنع الاحتكار.

وانتقدوا غياب الرقابة على السلع وأسعارها، وعدم وجود قانون يحمي المستهلك ومحدودي الدخل من هذا الغلاء الفاحش. واستعرض المتحدثون الرئسيون في ورشة العمل التي نظمت، الاثنين الموافق ٢٠٠٨/٠٣/١٧ في قاعة فندق جراند بالاس على شاطئ بحر مدينة غزة، وحملت عنوان "ظاهرة الأسعار بين إغلاق المعابر وغياب الرقابة"، استعرضوا أسباب تفشي هذه الظاهرة والدور الحكومي إزاءها. وأوضح مدير الورشة الباحث في المركز علاء مطر أن هذه الورشة تأتي من منطلق تلمس المركز لهذه المشكلة التي تحولت لتصبح ظاهرة في المجتمع الفلسطيني وتأثيراتها السلبية، في ظل استشراء الفقر والبطالة، واهتمامه بصون حقوق المواطن الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص.

وقال الخبير الاقتصادي د. سامي أبو ظريفة أن ظاهرة ارتفاع الأسعار ظاهرة عالمية، ولكنها تحمل خصوصية فلسطينية بسبب جملة من الأسباب من بينها الحصار والإغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة بشكل خاص، مشيراً إلى أن السوق الفلسطيني يعمل ضمن مفهوم الاقتصاد الحر الذي تحكمه قوانين المنافسة الشريفة بين التجار، إلا أن ندرة السلع جعلت بعض التجار يحتكرونها ويرفعون أسعارها.

ولفت إلى أن السبب الثاني لارتفاع الأسعار هو غياب الرقابة، وعدم وجود قانون لحماية المستهلك، وكذلك عدم وجود تكتلات أهلية لهذا الهدف.

وطالب بتدخل حكومي لحماية الطبقات الفقيرة، مشيراً إلى أن نسبة الأسر الفلسطينية الفقيرة وصلت إلى ٨٠% من مجموع الأسر، معتبراً أن أول خطوة لخفض هذا الغلاء الفاحش في الأسعار هو تدخل دولي وإقليمي لرفع الحصار وفتح المعابر، وعودة السلع للتدفق على قطاع غزة.

وأضاف إلى ذلك "وجود رؤية للتدخل الحكومي في السوق الفلسطينية تؤمن حماية المستهلك والأسر ذات الدخل المحدود". بدوره، قال مدير عام شركة الحلو للتصدير والتسويق ناصر الحلو أننا نواجه "كارتئين فيما يتعلق بغلاء الأسعار، فهي غالية من الأساس، وزادت غلاء بعد الحصار"، موضحاً أن أية مقارنة مع الدول المجاورة في أسعار السلع الأساسية يوضح مدى تغول هذه الظاهرة في المجتمع الفلسطيني.

وأشار الحلو إلى أن "سعر البترول في دولة الاحتلال هو نفسه في القطاع على رغم أن متوسط دخل الفرد هناك يمثل ٣٠ ضعف متوسط دخل الفرد الفلسطيني"، مؤكداً أننا نواجه زيادة غير محتملة في الأسعار في ظل تآكل حقيقي في الدخل بسبب الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة، وانقطاع الرواتب، وهبوط سعر الدولار.

وعدد الحلو عدداً من الأسباب الخارجية والداخلية لظاهرة غلاء الأسعار، منها ارتفاع أسعار البترول، والخامات الأساسية للصناعة نتيجة زيادة الطلب عليها، وتغير نمط الاستهلاك في العالم، علاوة على قوانين حماية البيئة التي تحرم استخدام مواد معينة ما زاد الطلب على المواد البديلة فزادت أسعارها.

وفيما يتعلق بالأسباب الداخلية قال الحلو أن "الحصار وإغلاق المعابر سبب رئيس، إضافة إلى تكاليف نقل البضائع الباهظة، وندرة إدخال المنتجات، واستغلال بعض التجار لهذه الندرة ورفع أسعار النقل التي تزيد في النهاية السعر على المستهلك"، مشيراً إلى أسباب عارضة بسبب الندرة وعدم تكافؤ العرض والطلب والاستغلال من بعض الموردين.

وطالب الحلو بدور رقابي حكومي فيما يخص المواد الأساسية الاستهلاكية لحماية الأسر ذات الدخل المحدود، في ظل ما أسماه عدم وجود الضوابط الطبيعية للسوق الحر، إضافة إلى حماية ودعم قطاع الصناعة بشكل خاص، وتوفير المواد الخام اللازمة له، وتطوير دور الحكومة من الإرشاد إلى التخطيط والمشاركة الفاعلة في حماية المستهلك والمنتج معاً.

مدير مكتب وزير الاقتصاد الوطني المهندس حاتم عويضة بدوره، استعرض عدداً من الإحصاءات العالمية لارتفاع الأسعار الجنوني في العالم خصوصاً فيما يتعلق بسعر الحبوب، فبحسب مجلة الإكونوميست فإن أسعار الحبوب ارتفعت بنسبة ٧٥% منذ العام ١٩٧٤ وحتى ٢٠٠٥، فيما ارتفع سعر القمح إلى ٩٠%، وفول الصويا إلى ٨٠%، ووصل سعر طن الذي لم يتجاوز سعره في مايو ٢٠٠٧ (٢٠٠ دولار)، إلى ٤٠٠ دولار في أوائل ديسمبر.

وفيما يتعلق بدور وزارة الاقتصاد في الرقابة على حركة السوق، وحماية المستهلك، قال عويضة أن الوزارة بادرت بإجراء العديد من الفعاليات للحد من ارتفاع الأسعار بالرغم من أن عدد العاملين فيها لا يتجاوز ٧١ موظفاً معظمهم على العقود من أصل ٥٠٦ بعد قرار رام الله تعليق العمل في الوزارة. وشرح هذه الفعاليات، ومنها "تفعيل لجان رقابة وتفتيش في كل المحافظات تتكون من ٥ أفراد، وإصدار عدد من القرارات وتعميمها على التجار منها ضرورة التقيد والالتزام بوضع قائمة الأسعار، وتم تحرير مخالفات لمن لم يلتزم بالإعلان عن الأسعار، كما تم تحرير مخالفات ارتفاع أسعار ومحاضر ضبط، وعقدت اجتماعات متواصلة مع التجار، وعملت الوزارة على تحديد سعر كيس الدقيق وربطة الخبز بعد دراسة معمقة لهذا الهدف.

ودلل على هذه الإجراءات بالأرقام، موضحاً أن "عدد الجولات التفتيشية منذ نوفمبر الماضي وحتى أول مارس ٢٠٠٨ بلغت ٤١٧ جولة، تم التفتيش خلالها على ٣٢٢٧ محل تجاري، وحررت مخالفات لعدم الإعلان عن الأسعار لـ ١٣١ تاجراً، وحررت ٤٩ محضر ضبط، و ٤٠ محضر تحفظ منهم ١٢ للاسمنت الذي أدخل إلى القطاع من العريش، كما حولت ٦٨ عينة للتحليل، ووجهه ٢٥ استدعاء، و ١٧٣ مخالفة حولت للنائب العام، كما أتلقت الوزارة ٥٣.٨٥٤ طن من الأغذية الفاسدة".

واستعرض عويضة معدلات الارتفاع غير المسبوقة في الأسعار في قطاع غزة، مشيراً إلى أن أسعار المستهلك سجلت في العام ٢٠٠٧ ارتفاعاً مقداره ٢٦.٨٧% مقارنة مع العام ٢٠٠٠، بواقع ٢٨.١٦% في الضفة، و ١٨.١٨ في غزة، إلا أنه وبمقارنة هذه المعدلات بنظيراتها في عام ٢٠٠٦ يتضح أنه ولأول مرة ترتفع معدلات الأسعار في غزة عن الضفة الغربية والقدس، التي كانت دائماً معدلاتها أعلى من غزة، حيث وصلت في غزة إلى ٤.٠٤%، فيما بلغت في الضفة ٢.٥٢%، وفي القدس ١.٤٠%.

واعتبر أن الخروج من هذا المأزق يتمثل في "تشجيع الاستثمار في مجال الزراعة، وشراء السلطة المنتجات الزراعية بسعر السوق العالمي وتشجيع المزارعين، وزيادة رواتب الطبقة المتوسطة والفقيرة، وتأسيس جمعيات حماية المستهلك، وتفعيل دور الغرف التجارية بعيداً عن التسييس، وكسر الاحتكار، وتشكيل لجنة وطنية مشتركة من التجار والمستهلكين وممثلين عن الوزارات المعنية لتطوير آليات الرقابة، إضافة إلى تعديل قانون حماية المستهلك، علاوة على دراسة إمكانية قيام الحكومة بدعم المواد الأساسية الضرورية.

وفي ختام المداخلات الرئيسية قدم عدد من الحضور آراءً غنية ومهمة عكست مدى اهتمام وتماس هذه القضية مع مصالحهم واهتماماتهم، أثارت أجواءً من النقاش الجاد حول سبل إيجاد مخرج من هذه الأزمة.

انتهى

## توصية بتفعيل الدور الحكومي في حماية المستهلك والحد من ارتفاع الأسعار

كتب حامد جاد:

مشاركة المجتمع في التنمية الاقتصادية

### أسعار مضاعفة

بدوره، استعرض رجل الأعمال ناصر الحلو، جملة من الأمثلة ذات العلاقة بارتفاع أسعار السلع المختلفة خاصة السلع الأساسية منها، مؤكداً أن بعض السلع مثل الفول السوداني ومشتقات الألبان والدقيق تتابع في أسواق غزة باضعاف سعرها في دول الجوار. ونوه إلى ارتباط ظاهرة ارتفاع الأسعار بعوامل خارجية منها الارتفاع الحاد بأسعار البنزين والخدمات الأساسية والمطالمة وزيادة كلفة الإنتاج إثر زيادة الطلب على المواد الأولية ونشوء صناعات أدت إلى تغيير الخطة الاستهلاكي في بعض الدول الآسيوية.

وأضاف: أما العوامل الداخلية التي أدت إلى ارتفاع الأسعار فنتجت بشكل أساسي عن إغلاق المعابر وعدم توفر مدخلات الإنتاج وتداول السلعة الواحدة بين أكثر من تاجر قبل وصولها إلى المستهلك.

أكد الحلو في الورشة التي نظمها 'مركز اليزان' لحقوق الإنسان في فندق جراند بالاس في مدينة غزة أهمية حماية شريحة محدودي الدخل وإرساء دور إلزامي للحكومة في حماية المستهلك.

### أسباب ظاهرة ارتفاع الأسعار

من جهته تطرق حاتم عويضة، مدير مكتب وزير الاقتصاد في الحكومة المقالة إلى ما تشاؤمته المطبوعات والإصدارات الاقتصادية من تشخيص لأسباب ظاهرة ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي. مبيّناً أن من أبرز هذه الأسباب اعتماد الدول النامية على استيراد السلع الاستهلاكية الأساسية كالحيوب وانخفاض إنتاجية بعض الدول الرئيسية مثل أستراليا لهذه السلعة.

ولفت إلى دور وزارته في متابعة النشاط السوقي في قطاع غزة، موضحاً أن الوزارة شكلت عدة لجان رقابية عملت على تحرير مخالفات بحق التجار المخالفين للأسعار.

وبيّن أن هذه اللجان نفذت ٤١٧ جولة تفتيشية منذ شهر تشرين الثاني الماضي وحررت ٣١ مخالفة بحق تجار عملوا على احتكار السلع المتوفرة في مخازنهم كما تم استدعاء ٩٥ تاجراً للمخول أمام النيابة.

أكد عويضة أهمية تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي والعمل على زيادة قيمة رواتب الشريحة المتوسطة من الموظفين الحكوميين وتفعيل دور الجمعيات والمؤسسات المهتمة بحماية المستهلك.

أوصى الاقتصاديون وأكاديميون بتفعيل مشروع قانون حماية المستهلك والعمل على إقراره ووضع البعث رقابية تطلتع منع احتكار السلع الاستهلاكية والتلاعب بالأسعار.

وشد متحدثون في ورشة عمل حول ظاهرة ارتفاع الأسعار وتأثير إغلاق المعابر وغياب الرقابة على أهمية تدخل الحكومة في حماية المستهلك وتعزيز التكامل الاقتصادي بين سوق الضفة والقطاع وتفعيل دور الغرف التجارية ومؤسسات القطاع الخاص في الحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار.

### تفعيل الدور الرقابي

وقدم د. سامي أبو ظريفة المهتم بمتابعة الشأن الاقتصادي ورقة عمل ركز خلالها على أسباب ارتفاع الأسعار وارتباط ذلك بنظرية العرض والطلب والأزمة الناشئة عن الحصار المفروض وإغلاق معابر القطاع. وشدد على أهمية تفعيل الجهود الحكومية ودور المؤسسات المختصة للتعاط مع الخاص في إدارة أزمة ارتفاع الأسعار وذلك عبر تفعيل الدور الرقابي في سوق قطاع غزة.

واعتقد أبو ظريفة عدم إقرار مشروع قانون حماية المستهلك الذي ما زال يتخلف منذ سنوات إقراره بالفرداءة الثالثة ليصبح ساري المفعول.

واعتبر أن حالة الانقسام والفصل بين الضفة والقطاع شكل أهم أسباب ظاهرة ارتفاع الأسعار. لافتاً إلى عدم قدرة الحكومة المقالة على متابعة هذه القضية ووضع الحلول اللازمة لها.

أكد أهمية تفعيل الدور الحكومي في مجال حماية الفئات الفقيرة والمهمشة لاسيما وأن الإحصاءات الحديثة تشير إلى أن نحو ٨٠٪ من سكان القطاع يعانون من الفقر وأن ما نسبته ٦٦٪ منهم يعانون من فقر مدقع.

ودعا أبو ظريفة الحكومة المقالة إلى تقييم تجربتها في إدارة شؤون القطاع خلال الأشهر التسعة الماضية التي أعقبت الحسم العسكري الذي سيطرت حركة 'حماس' إثره على القطاع، وأيضاً تداعيات الحسم العسكري بالكارثية التي الحقت بالغ الضرر بمجمل مؤشرات الاقتصاد الوطني.

واعتبر أن توفر البيئة القانونية وتعزيز مقومات الاستثمار تشكل الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، مندداً في هذا السياق على أهمية تضافر الجهود لإنتاج مؤتمر الاستثمار المزمع تنظييمه في شهر أيار المقبل في مدينة بيت لحم والعمل على تعزيز